بكافة المطالب العلنية لحركة المقاومة . فقد وافق الملك حسين على الاستجابة العلنية لهذه المطالب ، حين قطعت اذاعة عمان برامجها لتبث رسالة من الملك الى القوات المسلحة ، تليت بالنيابة عنه، أعلن فيها اعفاء اللواء ناصر بن جميل القائد العام للقوات المسلحة الاردنية ، واللواء زيد بن شاكر قائد سلاح المدرعات وكذلك محمد رسول الكيلاني مدير المخابرات العامة ، من مناصبهم جميعا(١٧) . ولكن ، هل كان باستطاعة الحكم الاردني أن يتجرع هزيمته القاسية هذه الى النهاية ؟

لقد بدا الحكم الاردني في تصريحات العديد من مسؤوليه ، بعد أحداث حزيران ، وكأنه يسير في اتجاه القبول بنتائج الواقع الجديد في الاردن . غير ان جملة الاجراءات والتدابير العسكرية التي كان يعدها على الصعيد العسكري ، كانت تشير الى عكس ما كان يصرح به كافة المسؤولين الاردنيين ، بعد ان توالى وصول مبعوثي الملوك والرؤساء العرب الى عمان للحيلولة دون توسيع الشقة واراقة المزيد من الدماء . وقد تشكلت في تلك الاثناء لجنة عربية رباعية هدفها ايجاد أسس للتعايش بين الطرفين .

ولم تفلح كل تلك الجهود بالحد من اتساع الشقة وبالتالي الى دفع الطرفين الى الصدام الدموي الرهيب في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠ . فما الذي عجل بانفجار الموقف والوساطة العربية لم تنه أعمالها بعد في عمان ؟

الى جانب الصمود الذي كانت تبديه حركة المقاومة في كافة معارك الحكم الاردني ضدها ، طوال فترة ما بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧ ، فلقد كان هناك اجماع عربي ، على ان تظل المقاومة تقوم بدورها العسكري الخاص ضد الاحتلال الاسرائيلي ، على أن لا يخترق ذلك الدور سقف الرسمية العربية الساعية الى تحقيق التسوية السياسية . ومن هنا فقد رأت الانظمة العربية في استمرار وجود حركة المقاومة ورقة تكتيكية خاصة تحسن بها شروط التسوية تلك كما أشرنا . الا أنه بعد صدام حزيران ١٩٧٠ ، بدا أن المقاومة قد شبت على هذه الوظيفة التي قدرتها لها بعض الانظمة العربية ، وأصبحت بالتالي معرقلا للتسوية وليس عاملا تكتيكيا في انجاحها . لذلك فقد عجلت امكانية تحقيق تسوية سياسية ، بعد طرح مشروع روجرز الشهير ، عملية الصدام الحتمي بين المقاومة والحكم الاردني. فمنذ أن قبلت مصر ثم الاردن بمشروع روجرز ورفضته المقاومة ، تتالت الاشتباكات المتقطعة بين المقاومة والحكم الاردني ، الى ان بدأت بدايتها الشاملة ، صبيحة يوم السابع عشر من أيلول ١٩٧٠ ، لتفتح مجرى عميقا جديدا ، ليس بين حركة المقاومة والحكم الاردني فقط ، بل بين الشعب الفلسطيني بمجموعه وبين الحكم الاردني ، طوال الفترة اللاحقة لمجازر أيلول .

[٣] الحسم على ارضية تشرين

كانت نتائج حملة أيلول الدموية ضد المقاومة الفلسطينية ، ذات آثار عميقة على الصعيد الفلسطيني في مستوييه ، العسكري والسياسي . فقد أدت نتائج الحملة هذه وما تبعها من معارك متتالية ، الى انهاء الوجود العلني لحركة المقاومة في الأردن ، وبالتالي فقدان المقاومة لقاعدة ارتكازها الرئيسية في الضفة الشرقية . وأثر ذلك بدوره على مستوى الكفاح العسكري الفلسطيني في فلسطين المحتلة وخاصة الضفة الغربية. وأدت حملة أيلول وما تبعها من معارك مكشوفة الى تمكين الحكم الاردني من استعادة زمام المبادرة بيده وبالتالي الى تمكينه من الاقدام علانية على الغاء اتفاقيتي القاهرة وعمان ، اللتين تضمنتا الى جانب تنظيم العلاقة اليومية ، بندا نص عليه بروتوكول عمان ، بأن الثورة الفلسطينية هي الممثل للشعب الفلسطيني . وكان الحكم الاردني متلهفا الى الغاء المكاسب السياسية التي حققتها المقاومة طوال فترة تواجدها العلني